الإصدار السابع

وقفة مع الجوزجاني

وقاعدته في رواية المبتدع

عادل كاظم عبدالله

دار وادي السلام للتحقيق و النشر

الإصدار السابع

وقفة مع الجوزجاني

وقاعدته في رواية المبتدع

إعداد

عادل كاظم عبدالله

دار وادي السلام للتحقيق والنشر

بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

دار وادي السلام للتحقيق والنشر

بيروت

المــقــدمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، بارئ الخلائق أجمعين ، وأفضل الصلاة والتسليم على سيد الخلق وخاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .

أما بعد ،،،

فهذا بحث موجز عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهو من أئمة الجرح والتعديل عند أبناء العامة ، وصاحب كتاب أحوال الرجال .

نتطرق فيه بشكل موجز إلى هذا الشخص وإلى القاعدة التي وضعها في عدم قبول رواية الراوي المبتدع إذا كانت تؤيد بدعته .

وكنت قد تطرقتُ للجوزجاني في كتاب (دين النواصب) قبل سنتين ، ثم جرى نقاش في بعض منتديات شبكة الانترنت وشارك فيه بعض الاخوة الأفاضل – جزاهم الله خير جزاء المحسنين- فأحببت جمع ما كتبته وما كتبوه ، وأضفت عليه ما فتح الله به عليّ، وأعددته للنشر والطباعة .

والله أسأل أن يجعل فيه الفائدة والمنفعة ، وأن يكون في ميزان حسناتنا يوم القيامة بجاه المصطفى وآله النجباء .

ملاحظة نكررها في كل إصداراتنا :

عند ذكر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله ستكون الصلاة عليه مع ذكر [الآل] كما ورد في روايات الفريقين . فجميع الروايات والنقولات في هذا الكتاب سيطبق عليها هذا الأمر حتى لو لم تكن الصلاة قد وردت في المصدر مع ذكر الآل ، ولكننا سنضع كلمة الآل بين قوسين إن لم يكن المؤلف قد أوردها في كتابه ، وهذا أيضاً فيه تنبيه على صورة من صور ظلم آل محمد عليهم الصلاة والسلام ، فإن ترك الصلاة عليهم مخالف لما جاء به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله ، فاقتضى التنبيه على ذلك .

وأرجو من الله القبول والسداد والعفو بجاه الحبيب المصطفى وآله الطاهرين .

عادل كاظم عبدالله

من هو الجوزجاني ؟

هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني وكنيته أبو إسحاق ، ولد ونشأ في مدينة جوزجان في خراسان ، ثم رحل إلى البصرة ومكة ومصر وغيرها ثم إلى دمشق وسكنها إلى أن هلك في عام ٢٥٩ هـ .

والرجل ممن تفقّه على يد إمام الحنابلة أحمد بن حنبل ، وكان أستاذه هذا يقدره ويُبجّله ، ولا شكّ في أنّ الجوزجاني من كبار علماء العامة ومن ثقاهم بل من أئمة الجرح والتعديل ولا حاجة لبسط الكلام في ذلك لشهرته بينهم وتسالمهم عليه !! وقد روى عنه : أبوداوود ، والترمذي ، وأبوزرعة الدمشقي ، ومحمد بن أحمد الدولابي ، وأبوحاتم الرازي ، وابن خزيمة ، والنسائي ، وابن جرير الطبري ، وابن دحيّم الدمشقي وغيرهم .

كما أنهم قد اعتمدوا على كتابه (أحوال الرجال) ، وجعله علماء الجرح والتعديل من مصادرهم التي ينقلون عنها ويأخذون منها .

عقيدة الجوزجاني

ليس بمستغرب أن نجد أن هذا (الإمام ، الثبت ، الثقة) عند علماء العامة ، أن نجده ناصبياً ، مبغضاً لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهما السلام) ، فَكَمْ من علماء القوم وثقاهم من المبغضين والمعادين لسيدنا علي وآله الكرام الذين هم أهل بيت النبوة الذين وردت فيهم الآيات والأحاديث ، فأمرت بمودهم وحبهم واتباعهم وعدم تجاوزهم ، بل جعل الله أجر رسالة نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله) مودة الآل الكرام (عليهم السلام) .

ونكتفي بنقلين من اثنين من أكابر علماء العامة وهما الحافظ شمس الدين الذهبي والحافظ ابن حجر العسقلاني ، حيث ذكرا أقوال العلماء في نصبه ، فقال الذهبي تحت عنوان الجوزجاني :

((الحافظ الإمام أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي نزيل دمشق ومحدثها ...

قال ابن عدى: سكن دمشق فكان يحدث على المنبر ، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بذلك ويقرأ كتابه على المنبر ، قال : وكان يتحامل على علي رضى الله عنه .

وقال الدار قطني: كان من الحفاظ الثقات المصنفين وفيه انحراف عن علي)) [1]

أما ابن حجر العسقلاني فقد قال :

((قلت : وقال ابن حبان في الثقات : كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنة حافظاً للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره ، وقال ابن عدي : كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي، وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه :لكن فيه انحراف عن علي .

اجتمع على بابه اصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال : سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين الف مسلم .

قلت : وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان : حريزي المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا)) [2]

---

[1] تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، ج٢ ص ٥٤٩ ، ترجمة ٥٦٨ ، ط دار الكتب العلمية في بيروت .

[2] تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، ج١ ص ١١٨ ، ، ترجمة ٣٣٢ ، ط الثانية ، دار إحياء التراث العربي في بيروت .

فالذهبي والعسقلاني ذكروا أقوال الدار قطني وابن حبان وابن عـــدي وإثباتهم نصب الجوزجاني ، بل ابن حبان زاد فوصفه بالحروري أي الخارجي فَجَمع الجوزجاني الجُرم من أطرافه النصب والخروج !! .

ونذكر أيضاً ممن نصّ على نصبه ، فمنهم الإمام ياقوت الحموي في معجمه في مادة جوزجان ، والحافظ العراقي في أجوبته على أســئلة ابن حجر ، والصفدي في كتابـه الـوافي بالوفيـات ، والـشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه التنكيل ، والحافظ أحمد ابن محمد بن الصّديق الغماري في كتابه فتح الملك العلي ، وشـقيقه المحدث عبدالعزيز بن محمد بن الصّديق الغماري في كتابه بيان نكث الناكث ، والشيخ محمد بن عقيل الحضرمي في كتابه العتب الجميل ، والشيخ حسن بن علي السقاف في كتابه زهر الريحان وفي تعليقتـه على العتب الجميل ، والشيخ محمود سعيد ممدوح الشافعي في كتابه غاية التبجيل ، والدكتور بشار عواد في تعليقته على تهذيب الكمال وغيرهم .

كما أن ابن حجر العسقلاني نفسه قد نصّ على نصب الجوزجـاني وانحرافه عن سيدنا علي (عليه السلام) وذلك في موضـعين مـن

الفصل التاسع من مقدمة كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وفي كتابه لسان الميزان أيضاً .

فهذه عقيدة الجوزجاني الذي جعلوه إماماً يرسم لهم معالم دينهم ! وتناسوا قول سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حق سيدنا علي (عليه السلام) والذي أخرجه مسلم في صحيحه ، والترمذي في سننه ، وابن ماجه في سننه ، والنسائي في الخصائص ، وابن حنبل في فضائل الصحابة ، وابن أبي شيبة في المصنف ، والطبراني في معجمه الأوسط والكبير ، وابن المغازلي في المناقب وغيرهم الكثير عن أم المؤمنين أم سلمة وابن عباس وابن مسعود وعن سيدنا علي قال : **((وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ))** .

ومثله ما أخرجه الترمذي في السنن ، وأحمد في المسند ، والطبراني في المعجم الكبير ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ، والطبري في الرياض النضرة ، وابن الجزري في المناقب ، والمتقي الهندي في كنز العمال وغيرهم من حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت :

((كَانَ رَسُــولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وآله) وَسَلَّمَ يَقُــولُ: ((لَا يُحِــبُّ عَلِيًّا مُنَافِــقٌ ، وَلَا يَبْغَــضُهُ مُؤْمِــنٌ)) .

فكيف يتخذ القوم شخصاً منافقاً ، إماماً وهادياً ؟!!

هل هو انفصام في عقلية هذا المذهب ؟!

أم هو اعجاب بنفاق الجوزجاني فاتخذوه إماماً وقدوة ؟!

وما عشت أراك الدهر عجــباً .

تحريف السمعاني من أجل الستر على الجوزجاني

وإن لم تعجب مما سبق ، فخذ ما سيذهلك من اللف والدوران للدفاع عن هذا الناصبي ، أورد (إمامهم) عبدالكريم السمعاني في كتابه الأنساب ترجمة الجوزجاني [1] ، وأورد قول ابن حبان بأن الجوزجاني كان (حريزي المذهب) نسبة إلى المجرم الناصبي حريز ابن عثمان الرحبي ، ولكن السمعاني قلب الحاء جيماً ، وحذف النقطة من فوق الزاي فأصبحت (جريري المذهب) وقال إنها نسبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري !!

وهذه من أعاجيب القوم ، ومن حيلهم المكشوفة ، لأن كل من نقل عبارة ابن حبان قال (حريزي المذهب) ونسبوها إلى حريز بن عثمان ، هذا أولاً .

وثانياً : ابن جرير الطبري من تلامذة الجوزجاني وممن روى عنه ، فكيف يكون التلميذ إماماً لأستاذه ؟! .

[1] الأنساب ، السمعاني ، ج٢ ص ٧٧ ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

وانتبه لذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني فقال :

((رأيت في نسخة من كتاب ابن حبان : حريزي المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي ، نسبة إلى حريز ابن عثمان المعروف بالنصب ، وكلام ابن عدي يؤيد ذلك ، وقد صحّف ذلك أبو السعد بن السمعاني في الأنساب ، فذكر في ترجمة الجريري بفتح الجيم أن إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبري ...)) [1]

وقال الدكتور بشار عواد معروف في تعليقته على كتاب تهذيب الكمال ، وفي ترجمة الجوزجاني :

((فذكر (أي السمعاني) **أن أبا اسحاق الجوزجاني هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبري ، وهو ذهول شديد منه ، فكيف يكون على مذهب تلميذه ، ومتى كان لابن جرير الطبري مذهب في حدود المئتين والخمسين وهو لما يزل في أول شبابه إذ أن الطبري ولد في حدود سنة ٢٢٥))** [2] .

---

[1] تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج١ ص ١١٨ .
[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، الحافظ المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، ج٢ ص ٢٤٩ ، ط الخامسة ، مؤسسة الرسالة في بيروت .

الدكتور السامرائي ودفاعه عن الجوزجاني .

ثم انضم الدكتور صبحي البدري السامرائي للمدافعين عن الجوزجاني ، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب أحوال الرجال ، ومن سوء الطالع أن دفاعه عن الجوزجاني جرّه للدفاع عن مجرم ناصبي كبير هو حريز بن عثمان الرحبي الحمصي !! ويكفي هذا للمطلع الخبير حتى يدرك نوعية هذا الدفاع بل وبطلانه .

فالعجيب أنّ الدكتور السامرائي ردّ أقوال العلماء بنصب الجوزجاني بردود ضعيفة ، منها قوله :

((**أما ما ذكر عن بغضه لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، فهو غير مقبول ومردود ، لأني لم ألمس حرفاً واحداً في كتابه ((أحوال الرجال)) ما يؤيد ذلك ...**)) [١] !!

سبحان الله ، أو يسمى هذا دليلاً ؟! يستند إليه في رده لأقوال الحُفّاظ ونصوص العلماء !!

وهل يا دكتور ترى نفسك أكثر فهماً وأجود من الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي قال عن آراء الجوزجاني في كتابه : ((**فإن الحاذق إذا تأمل ثلب ابي اسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى**

[1] أحوال الرجال ، الجوزجاني ، تحقيق السامرائي ، ص ١٤ ، ط الأولى مؤسسة الرسالة في بيروت .

العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نُعيم وعبيدالله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ...)) [1]

ولو أن شخصاً اطلع على كتاب الجوزجاني لتأكد عنده قول ابن حجر من طعنه بالرواة الشيعة رغم توثيق جماعة كبيرة منهم لدى علماء العامة ، ولكن الجوزجاني لشدة نصبه وبغضه لأميرالمؤمنين (عليه السلام) تراه لا يكاد يتوقف عند شيعي أو متهم بالتشيع إلاّ ليقول : (زائغ ، غال المذهب ، مفرط ، كذاب ، مفتر ، غير ثقة ، شتّام ، مُنكَر الحديث ، ساقط ، مائل عن المقصد ، مائل عن الطريق، زائق عن الحق ، مذموم المذهب ، ردئ المذهب) إلى غيرها من الألفاظ ، وخذ مثالاً على شدة طعنه وسوء ما أورده في كتابه ، في ترجمة أبي الصلت الهروي رضي الله عنه ، قال الجوزجاني :

((أبوالصلت الهروي : كان زائغاً عن الحق ، مائلاً عن القصد ، سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه : هو أكذب من رَوثِ حمار الدّجال ، وكان قديماً متلوثاً في الأقذار)) [2] !!

---

[1] لسان الميزان ، ابن حجر ، ج١ ص ١٦ ، ط مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .
[2] أحوال الرجال ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .

هل هذه من عبارات الجرح ؟! أم هي من الألفاظ التي دَرَج عليها علماء الحديث والرجال ؟! .

والحجة الثانية التي ذكرها الدكتور أن الجوزجاني تلميذ لأحمد بن حنبل وراو عنه ، فلو كان ناصبياً لما قَبِله أحمد ، وهذا ما يجعل الدكتور يجزم ببراءة الجوزجاني من النصب !! .
وهذه أيضاً من أعاجيب الدكتور ، وكأنه لا يعلم أنّ أحمد بن حنبل قد وثّق الكثير من النواصب المجاهرين ببغض سيدنا علي (عليه السلام) بل وروى عن بعضهم ، ومن أولئك : **اسحاق بن سويد العدوي ، واسماعيل بن سميع الكوفي ، وحريز بن عثمان الرحبي ، وقيس ابن أبي حازم ، وزياد بن جبير الثقفي البصري ، والسائب بن فروخ ، وعبدالله بن شقيق العقيلي ، ومحمد بن زياد الألهاني ، وميمون بن مهران .**

بل وحَكَم بوثاقة خالد بن سلمة الفأفأة المخزومي الذي نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب أنه كان ينشد الأشعار التي هُجيَ بها سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) !! .
وزاد فروى في مسنده عن شمر بن ذي الجوشن اللعين قاتل سيدنا الإمام الحسين (عليه السلام) وصاحب الجرائم والخبائث !! .

كما لا يخفى على الدكتور أن ابن حنبل قد تتلمذ على يد علي بن الجعد بن عبيد البغدادي الجوهري ، وقد ذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ، طعن ابن الجعد في سيدنا الإمام الحسن (عليه السلام) ، وردّه لحديث سيدنا النبي (صلى الله عليه وآله) في تسييد الحسن ، وهذا الأمر لم يمنع ابن حنبل من أن يكون تلميذاً عند هذا الشخص .

فمن كانت هذه حاله في التوثيق والرواية والدراسة ، فهل يصح بعدها أن تقول يا دكتور : لو كان الجوزجاني ناصبياً لما سمح له ابن حنبل بأخذ الفقه والحديث عنه ؟! وتتخذها حجة قاطعة على براءة الجوزجاني من النصب !! أين الإنصاف يا دكتور ؟!.

الحافظ العراقي والجوزجاني والطعن بالصحابة

الحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ، من كبار حُفّاظ العامة ومن أئمة الحديث ، وهو أستاذ الحافظ ابن حجر العسقلاني وشيخه ، وقد وجّه التلميذ مجموعة من الأسئلة لشيخه ، وأجابه عليها العراقي ، ومن تلك الأسئلة والأجوبة ننقل للقارئ هذا النص :

((وسألتَ : عمّن عُرف بالتعصب ممن يتكلمُ في الجرح والتعديل، هل يُقبل تضعيفه وَحده لمن يخالفه في معتقده كعبدالرحمن بن يوسف بن خراش ونحوه ؟

والجواب : إنه لا ينبغي الاعتماد على من هذا حاله لأنه رافضي ، جمع مثالب الشيخين رضي الله عنهما ، وأمّا الجوزجاني السعدي فالناس يعتمدون كلامه ، وإنما كان يرى النصب وهو التمايل على علي رضي الله عنه ، وكان ذلك الغالب على أهل دمشق في زمن بني أمية ...)) (١)

---

(١) أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه ، تحقيق عبدالرحيم القشقري ، ص ١٤٦ ط الأولى ، مكتبة أضواء السلف بالرياض .

أقول (موجهاً الخطاب لأبناء العامة) : ما هو الفرق بين معاداة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وبين معاداة ابي بكر وعمر ؟

على ما يبدو فنحن وَهُمْ نرى فرقاً في ذلك ، ولكننا نعتقد ذلك ونعلنه ، أما علماء العامة فيقولون ما لا يعتقدون ، هم يتبجحون بحب الصحابة ولكنهم يتخذون موقفا غريباً ومعادياً لسيدنا علي وآل بيته الأطهار ؟!! وقدمنا لكم نموذجاً واضحاً .

يقبلون الناصبي الذي يعادي أمير المؤمنين ويتطاول عليه ، ويرفضون الرافضي الذي جمع مثالب أبي بكر وعمر ؟!

أَوَليس علي صحابيّ كأبي بكر وعمر (كما يدعي أبناء العامة) ؟! فلماذا يتم التفريق بين هذا وهذا ؟! وإذا كنتم تؤمنون بأن سيدنا الإمام (عليه السلام) لا يحمل امتيازات أولئك ، وأن حكم سب الصحابة والطعن فيهم لا يسري عليه فأعلنوا ذلك بالقول كما تعلنونه بالفعل ، واتركوا التقية أو غيرها ، ولا تكونوا من الفِرق الباطنية السرية .

قاعدة الجوزجاني في الراوي المبتدع .

ذكر الجوزجاني في كتابه قاعدة عن الرواة الذين يعتبرهم من أهل البدع ، وهو يعني بهم بالدرجة الأولى شيعة أهل البيت (عليهم السلام) ، ومن يروي فضائلهم بالدرجة الثانية .

وإليك نصّ قاعدته :

((ومنهم زائغٌ عن الحق ، صدوق اللهجة ، قد جرى في الناس حديثُه ، إذ كان مخذولاً في بِدعته ، مأموناً في رِوايته ، فهؤلاء عندي ليس فِيهم حيلة إلا أن يُؤخذ مِنْ حديثهم ما يُعرف إذا لم يُقوّ به بدعته فيُتّهم عند ذلك)) [1]

وقد استُخدمَتْ هذه القاعدة لِردّ جُلّ ما ورد في فضائل ومناقب سيدنا أمير المؤمنين وأهل بيته الأطهار (عليهم السلام) .

ففي البداية تم ردُّ روايات الشيعة ، ثم توسعوا فَـرَدّوا روايات في الفضائل رواها رواة وعلماء من العامة ولأنها في مناقب أهل البيت ردوها واتهموا هؤلاء الرواة والعلماء بالتشيع أو الميل إليه !!

والدليل روايتهم فضائل أهل البيت ؟!! .

[1] أحوال الرجال ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

وهكذا يتفنن القوم في محاربة آل البيت (عليهم السلام) فلما لم يدركوا حياتهم ليشتركوا في قتلهم وتشريدهم ، سعوا لمنع ذِكر فضائلهم ومناقبهم وتضعيفها ، واتهام رواتها والطعن فيهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولكننا – بعون الله تعالى – نردّ على الجوزجاني وأتباعه من النواصب قاعدتهم تلك ، وليس بأقوالنا ، بل بأقوال بعض علماء العامة ، ومنهم :

١- الحافظ ابن حجر العسقلاني .

قال : ((**ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح ، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب ابي اسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نُعيم وعبيدالله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية ...**))

[1] لسان الميزان ، مصدر سابق ، ج١ ص ١٦ .

وقال ابن حجر أيضاً في معرض حديثه عن أحد شيوخ البخاري وهو اسماعيل بن أبان الوراق وذكره للآراء حوله :

((**وقال الجوزجاني : كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث ، قال ابن عدي : يعني ما عليه الكوفيون من التشيع .**

قلت (اي ابن حجر) : **الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي ، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ... ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع ...**)) [1]

٢- الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .

قال : ((**قرأتُ في جزء قديم من (ثقات العجلي) ما لفظه** : ((**موسى الجهني قال : جاءني عمرو بن قيس الملائي وسفيان الثوري فقالا لي : لا تُحدِّث بهذا الحديث بالكوفة ، أنّ النبي عليه السلام قال لعلي :** ((**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**)) ، **كان في الكوفة جماعة يغلون بالتشيع ويدعون إلى الغلو ، فكَرِهَ عمرو ابن قيس وسفيان أن يسمعوا هذا الحديث فيحملوه على ما يوافق غلوهم فيشتد شرهم .**

---

[1] مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، ص ٥٢١ ، ط الأولى ، دار الحديث في القاهرة .

وقد يمنع العالم طلبة الحديث عن أخذ مثل هذا الحديث لعلمهِ أنهم إذا أخذوه ربما رووه حيث لا ينبغي أن يُروى ، لكن هذا لا يختص بالمبتدع ، وموسى الجهني ثقة فاضل لم يُنسب إلى بدعة.

هذا وأول من نُسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي ، مُتشدداً في الطعن على المتشيعين كما يأتِي في القاعدة الآتية ، ففي (فتح المغيث) ص١٤٢ ، : ((بل قال شيخنا إنه قد نص هذا القيد في المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي ، فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل : ومنهم زائغ عن الحق ، صدوق اللهجة ، قد جرى في الناس حديثه ، لكنه مخذول في بدعته ، مأمون في روايته ، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلاّ أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف وليس بمُنْكَر ، إذا لم تُقوَّ به بدعتهم فيتّهمونه بذلك)) .

والجوزجاني فيه نصب ، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم ، فإن في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلّة اتفق أئمة السنة على توثيقهم ، وحسن

الثناء عليهم ، وقبول روايتهم ، وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع ، حتى قيل لشعبة : حدثنا عن ثقات أصحابك ، فقال : إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة ، الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور ، راجع تراجم هؤلاء في (تهذيب التهذيب)

فكأنّ الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلّص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت ، وعبارته المذكورة تعطى أن المبتدع الصادق اللهجة المأمون في الرواية المقبول حديثه عند أهل السنة إذا روى حديثاً معروفاً عند أهل السنة غير منكر عندهم إلا أنه مما قد تقوّى به بدعته فإنه لا يؤخذ ، وأنه يُتّهَم.

فأما اختيار أن لا يؤخذ فله وجه رعاية للمصلحة كما مر . وأما أنه يُتّهم فلا يظهر له وجه بعد اجتماع تلك الشرائط ، إلا أن يكون المراد أنه قد يتهمه من عرف بدعته ولم يعرف صدقه وأمانته ، ولم يعرف أن ذاك الحديث معروف غير منكر فيسئ

الظن به وبمروياته ، ولا يبعد من الجوزجاني أن يـــصانع عمّـــا في نفسه بإظهار أنه إنما يحاول هذا المعنى ، فبهذا تستقيم عبارته)) [1]

٣- الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري .

قال : ((**وكذلك ما اشترطوه في قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية ، فإنه باطل في نفسه ، مخالف لما هم مجمعون عليــه في تصرفهم عليه ، وإن أغرب ابن حبان فحكـــى إجمـــاعهم علـــى اشتراطه فقال : إن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عنـــد أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً .**

ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج وإن تقدم عنه ما يخالفه ، فإن هذا ناشئ عن تهور وعدم تأمل ويكفي في إبطاله ما تقدم عن جماعة من الأئمة كالثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وآخرين من قبول رواية المبتدع مطلقاً سواء كان داعية أو غـــير داعية .

[1] التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، المعلمي ، ج١ ص ٤٦ وما بعدها ، ط دار الكتب السلفية في القاهرة .

وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً ببدعته ، فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكيان لهذا الإجماع بأحاديث الدعاة كـ حريز بن عثمان ، وعمران بن حطان ، وشبابة بن سوار ، وعبدالحميد الحماني وأضرابهم .

بل قد فَسّروا الدعاية بالإعلان والإظهار وإن لم تحصل دعوة بالفعل ، لأنه من أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الدعاية إليه بتحسينه وترويجه ، وحينئذ فكل مبتدع داعية إلاّ القليل النادر ، فما فائدة هذا الاشتراط ، ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل ، فإن الداعية لا يخلو أن يكون ديناً ورعاً أو فاسقاً فاجراً ، فإن كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الإقدام على الكذب ، وإن كان الثاني فخبره مردود لفسقه وفجوره لا لدعوته ، فبطل هذا الشرط من أصله .

فصل :

وأما اشتراط كونه روى ما لا يؤيد بدعته ، فهو من دسائس النواصب التي دسوها بين أهل الحديث ، ليتوصّلوا بها إلى إبطال

كل ما ورد في فضل علي عليه السلام ، وذلك أنهم جعلوا آية تشيع الراوي ، وعلامة بدعته ، هو روايته فضائل على عليه السلام ، كما ستعرفه ، ثم قرّروا أن كل ما يرويه المبتدع – مما فيه تأييد لبدعته – فهو مردود ، ولو كان من الثقات ، والذي فيه تأييد التشيع في نظرهم هو فضل علي وتفضيله فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديث ، كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب)) [1]

وقال أيضاً :

((وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النّقاد فجعلوا يُثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع ، ثم يردّون من حديثه ما كان في الفضائل ، ويقبلون منه ما سوى ذلك ، ولعمري إنها لدسيسة إبليسية ، ومكيدة شيطانية كاد ينسد بها باب الصحيح من فضل العترة النبوية ، لولا حكم الله النافذ ، والله غالب على أمره { يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون }

[1] فتح الملك العلي ، أحمد الغماري ، تحقيق الدكتور عماد سرور ، ص ١١١ وما بعدها ، ط الأولى .

وأول من علمته صرح بهذا الشرط وإن كان معمولاً به في عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدي ، وهو أحد شيوخ الترمذي ، وأبي داود ، والنسائي ، وكان من غلاة النواصب ، بل قالوا إنه حريزي المذهب على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب)) [1]

وبحث الحافظ الغماري طويل الذيل ، وهو بحث متين ومنصف ، ومن الجدير بأهل العلم الاطلاع عليه والوقوف على ما فيه .

٤ – المحدث عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري .

قال : ((**بل الراوي الشيعي كغيره من الرواة ، إن كان ثقة ضابطاً فحديثه صحيح مقبول ، يجب الأخذ به ويحرم رده ، وعلى هذا عمل أهل الحديث قاطبة ، وفي مقدمتهم الإمامان : البخاري ومسلم، فلا يحصى كم عدد رواهما من الشيعة بل وممن وصفوا بالغلو في التشيع ، فإخراج احاديثهم في صحيحيهما أعظم دليل**

[1] فتح الملك العلي ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

على أن الشيعي كغيره من الرواة في صحة حديثه إذا ثبت عدالته وضبطه ، وكتب الرجال كـ " تهـذيب الكمـال " و " تهـذيب التهذيب " و " الميزان " و " لسان الميزان " وغيرهـا ، مملـوءة بالرواة الشيعة الذين وثقهم أئمة الجرح والتعديل ، بل تجد الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – يذكر في " لسان الميزان " رجالاً من الشيعة ينقلهم من كتب رجال الشيعة للكشي والنجاشي ، وينص على توثيقهم ، ولو تتبع الإنسان " اللسان " لأخرج عدداً كبيراً منهم ، فلا يَردّ حديث الثقة الشيعي إلا مَن قَصُر نظره وقلّ علمه ولم يَدرِ ما اتفق عليه أئمة الحديث والسّنة من الاحتجاج بحديث الشيعي الثقة ، وكيف يردون حديثه ولا يوثقونه لأجل تشيعه ، والتشيع كان فاشياً في التابعين . فلو رد حديث الثقة الموصـوف بالتشيع لرددنا من أجل ذلك جملة كبيرة من أحاديث التـابعين ، وذلك يذهب عدد كبير من الاحكام الشرعية أدراج الريـاح ، وهذا لا يقول به أحد ، ولم يقل به أحد ، ولن يقول به أحـد ، اللهم إلاّ الرجل القصير النظر ، الذي لا يميز بين الليل والنهار .

قال الذهبي – رحمه الله تعالى – في ترجمة أبان بن تغلـب ١ / ٥ : شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته .

ثم قال بعد أن ذكر من وثقه من الأئمة – ما نصه : غلو التشيع ، أو التشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الاثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة . فَردُّ حديث الشيعي الثقة مفسدة بينة كما قال الذهبي – رحمه الله تعالى – لما يترتب على ذلك من ذهاب جملة من الأحاديث النبوية ، فلهذا كان عمل أهل الحديث سلفاً وخلفاً وفي مقدمتهم : البخاري ومسلم ، على الاحتجاج بحديث الشيعي الثقة ، فمن رد حديثه ، ورأى توثيقه منكراً وعملاً غير مشروع وأمراً لا يجوز ، فهو شاذ ، خارج عن إجماع أهل الحديث ، فلا يعتبر به ولا يلتفت إلى كلامه ، وصدور ذلك منه يدل على قصوره في علم الحديث ، وعدم معرفته بما اجمعوا عليه من مسائله بينهم ، ويكفي في الدلالة على أن الشيعي محتج بحديثه مقبول الرواية إذا كان ثقة ، وأن هذا هو الذي عليه جماعة أهل الحديث واتفقت الأمة معهم في ذلك ، إخراج البخاري ومسلم لحديثه ، فإن ذلك دليل على إطباق الامة سلفها وخلفها ، على الاحتجاج بالشيعي لاطباق الامة على قبول حديث الصحيحين والاحتجاج بهما والحكم عليهما بأنهما أصح

الكتب بعد القرآن ، فهذا وحده كاف في كون الـــشيعي الثقـــة مجمعاً على الاحتجاج به ، مقبول الرواية ، ومن خالف ذلك فقد خرج عن هذا الاجماع ، وَردّ ما أجمعت الأمة على قبولـــه ، والله تعالى يقول : { ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونـــصله جهنم } " سورة النساء الاية ١١٥ " وكفى هذا فساداً لقول الالباني في الاعتراض على توثيق الحارث الشيعي . قال الحافظ – رحمـــه الله تعالى – في مقدمة " الفتح " (٣٨٤) : ينبغي لكـــل منـــصف أن يعلم أنّ تخريج صاحب الصحيح لايّ راو كان مقتضياً لعدالتـــه عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الائمة على تسمية الكتابين بالصحيحين . وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطبـــاق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما .

ثم قال بعد كلام : وقد كان أبوالحسن المقدسي يقول في الرجـــل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة . يعني بـــذلك : أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه . وقال الشيخ أبوالفتح القـــشيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه الا بحجة ظاهرة

وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس – بعد الشيخين – على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواهما . ثم قال الحافظ : (قلت) : فلا يقبل الطعن في أحد منهم الا بقادح واضح ، لأن أسباب الجرح مختلفة . . . الخ كلامه ، وهو دال على أنّ التشيع لا دخل له في عدالة الراوي ، ولا علاقة بضعفه ، وأنه إذا ثبت براءة الشيعي من الكذب والغفلة ، فحديثه صحيح يحتج به ، ولو كان غالياً في التشيع ، فإن ذلك لا يضره أيضاً في العدالة ، لأن الغلو في التشيع ليس مُفسقاً لصاحبه ، ولا يُعد به من المبتدعة الخارجين عن الجماعة ، كما بين ذلك الحافظ في مقدمة " الفتح " . بل أغلب التابعين كان على هذا كما قال الذهبي ، ومع ذلك ما رد حديثهم أحد . وفي الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية أهل الغلو في التشيع . وبذلك يكون أيضاً إجماعُ الأمة على قبول حديث الشيعي الغالي في التشيع – كما تقدم – في كلام الحافظين: ابن دقيق العيد ، وابن حجر – رحمهما الله تعالى – . وذكر الذهبي في ترجمة ابي احمد الحاكم ، من " تذكرة الحافظ " ٣ / ٩٧٨ : قال أبوأحمد الحاكم : سمعت أباالحسين الغازي يقول : سألت البخاري

عن أبي غسان ، فقال : عم تسأل عنه ؟ قلت : شأنه في التشيع ، فقال : هو على مذهب أئمة أهل بلدة الكوفيين ، ولـــو رأيـــتم عبيدالله وأبا نعيم وجميع مشايخنا لما سألتمونا عن أبي غسان، قلت : ولو تتبعت تراجم أئمة الكوفة لما وجدت واحداً منهم لم يوصف بالتشيع ، وأغلبهم له رواية في الصحيحين ، بل منهم من كان من سادات اهل الحديث ورؤوس محدثي الكوفة مثل : أبي اســـحاق السبيعي ، والأعمش ، ومنصور بن زبيد ، والشعبي . وإن كـــان الذهبي يقول في حق الشعبي : ان تشيعه يسير كما نقـــل ذلـــك صاحب (الروض الباســـم في الذب عن سُنّة ابي القاســـم) ١ / ١٤٨ عن (النبلاء) للذهبي ، أنه قال : روى الشعبي عن حذيفة أنه تكلم في أبي موسى بكلام يقتضى أنه منـــافق ، ثم قـــال : في الشعبي تشيع يسير . وقول من قال : ان الشعبي يقبل حديثه فيما لا يؤيد مذهبه ولا يوافق رأيه ، باطل أيضاً ، فالعمدة في الروايـــة على العدالة والضبط ، فإذا ثبتا في الراوي فلا معنى للنظر في شئ زائد عنهما إلاّ التعنت والتمحل في ردّ ما لا يوافق الهـــوى، ولا يجوز في العقل أن يكون الرجل حجة ثبتاً ثقة في حديث ويكون في الوقت نفسه كذاباً متهماً باطل الرواية في حديث آخر، والثقـــة

على هذه الصورة لا يوجد إلاّ في مخيلة النواصب ومن تبعهم من الجهلة ، وأمّا المسلمون عموماً ، لا فرق بين عالمهم وجاهلهم ، فالثقة عندهم : هو الذى يجتنب الكبائر ولا يعتمد الولوج في الصغائر ولا يتظاهر بخوارم المروءة ، وإذا ارتكب كبيرة وتظاهر بها ، أو عُرفت عنه ، فهو فاسق لا يُقبل حديثه مطلقاً بتاتاً ، سواء كان صادقاً فيه أو لم يكن ، وعلى هذا اصطلح عباد الله تعالى في شرق الارض وغربها ، لأن الله تعالى يقول : { إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا } فأطلق سبحانه الامر بالتبين في نبأ الفاسق ، ولم يخص منه نوعاً دون نوع . وأول من أظهر هذه الزيادة ، وهي أنّ الشيعي الثقة لا يُقبل حديثه المؤيد لمذهبه وأدخالها في تقييد حديث الشيعي الثقة ، أبو إسحاق الجوزجاني ، وهو ناصبي مشهور ، له صولات وجولات وهجمات شائنة في القدح في الأئمة الذين وصفوا بالتشيع ، حتى دعاه ذلك إلى الكلام في أهل الكوفة كافة ، وأخذ الحذر منهم ومن رواياتهم ، وهذا معروف عنه ، مشهور له ، حتى نصوا على عدم الالتفات إلى طعنه في الرجال الكوفيين ، أو من كان على مذهبهم في التشيع ، لانه خارج عن هوى وتعصب وغرض . ولاجل ذلك لم يلتفت إلى زيادة هذه في تقييد

حديث الثقة الشيعي ، بأن لا يكون مؤيداً لمذهبه ، أهل الحديث ، ولم يعملوا بها ، واقتصروا على ما يشهد له العقل من وجوب حديث الراوي إذا كان ثقة ضابطاً ، بدون أن يكون ذلك القبول مقيداً بباب دون باب ، أو معنى دون معنى ، لان ذلك لا يتفق مع شواهد العقل وقواعد النقل ، والالباني لقصوره وجهله ، وعدم اطلاعه على ما عليه العمل عند أهل الحديث من قبول رواية الشيعي الثقة وان كانت موافقة لمذهبه ، صار يستند ويعتمد على ما زاده الجوزجاني من هذا الشرط الباطل الذي لا يؤيده عقل ولا نقل ، فيضعف الأحاديث بسببها ، ويجعلها حجة على الوضع ، وكون الحديث كذباً ...)) [1]

٥- الشيخ حسن بن علي السقاف .

قال : ((الجوزجاني (توفي سنة ٢٥٩ هـ) وهو من السلف الطالح وهو أحد المنحرفين عن الحق ويرمي الناس بالانحراف قبحه الله

[1] بيان نكث الناكث المعتدي ، عبدالعزيز الغماري ، ص ٥٤ وما بعدها ، ط الثالثة دار الامام النووي بالأردن .

تعالى ، وهو سباب شتام للصحابة الخيار البررة رضي الله عنهم وميال للمجرمين ...

ذكر الذهبي في ((تذكرة الحفاظ)) (٥٤٩/٢) فقال : [كان يتحامل على علي رضي الله عنه] قلت : والمتحامل على سيدنا علي عليه السلام والرضوان زائغ ضال مائل عن طريق الحق لقول النبي الأمين صلى الله عليه وآله وسلم لعلي "لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق" رواه مسلم في الصحيح ، فهذا منافق في الدرك الأسفل من النار ...

ومن تتبع مقالة الجوزجاني هذا في الرجال وجد أنه كان يقول عن أفراد الصالحين البررة من محبي آل البيت : كان مائلاً عن الحق زائغاً ، أو نحو هذا ! ولذلك قال الحافظ ابن حجر : [والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف ، فلا يقدح فيه قوله] أي فلا يقدح جرحه في مصدع المعرقب)) [1].

٦- الدكتور المحقق بشار عواد معروف .

[1] العتب الجميل ، محمد بن عقيل ، تحقيق وتعليق حسن السقاف ، ص ١٢٢ ، ط الأولى ، دار الامام النووي بالأردن .

قال : ((وقد قال الإمام الذهبي في أبي اسحاق الجوزجاني ((الثقة الحافظ أحد أئمة الجرح والتعديل)) (الميزان : ٧٥/١) ، ولكن المطالع لكتابه يجد أنه جرح خلقا كثيرا بسبب العقائد ولا سيما العراقيين ، ولا يصح ذلك إذ به تسقط كثير من السنن والآثار ، وهو بلا شك كان عنده انحراف عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه)) [1]

وبعد هذا الذي قرأناه نصل إلى نتيجة واضحة وحتمية ببطلان قاعدة الجوزجاني الناصبية ، ونرد بهذا دعوى النواصب و المتمسلفين من الوهابية وغير الوهابية ، بعدم قبول روايات الفضائل إذا كان في إسنادها راوٍ شيعي .

[1] تهذيب الكمال ، مصدر سابق ، ج ٢ ص ٢٥٠ . الهامش

النتـــائـــج

وفي نهاية البحث نذكر **جـــملـــة** من النتائج والفوائد التي استفدنا منها من كلمات علماء العامة في الجوزجاني وقاعدته :

١- إثبات نصب الجوزجاني ومعاداته لسيدنا الإمام علي بن أبي طالب (عليهما السلام) ومجاهرته بذلك .

٢- المحاولات التي جرت لتبرئته من النصب كانت محاولات فاشلة ، تقوم على التحريف أو استغفال عقول القراء .

٣- ابتداع الجوزجاني قاعدة عدم قبول رواية المبتدع فيمـــا يوافق بدعته ، وأن هذه القاعدة المبتدعة إنما جاءت لرد روايات فضائل سيدنا علي وآل البيت (عليهم السلام) .

٤- الراوي الشيعي تقبل روايته إذا كان ثقة ، وحدُّ الوثاقة : العدالة والضبط ، ولا دخل للعقيدة في ذلك ، وهذا ما جرى عليه البخاري ومسلم وأرباب الصحاح والسنن .

٥- لو أراد علماء الدعوة تطبيق قاعدة الجوزجـــاني علـــى رواياتهم لما بقي لهم إلا نزر يسير منها ولذهبت جملة من الآثار النبوية ، لكثرة روايات الرواة الشيعة وقيام هـــذا العلم على جهودهم بشكل كبير .

٦- لا معنى لاشتراط عدم دعوة المبتدع لبدعته حتى تقبل روايته ، فإن مجرد إيمانه بتلك العقيدة أو البدعة ، وإظهار ذلك بين الناس يعتبر دعوة لها .

٧- توسع بعض النقاد وعلماء الجرح والتعديل في تطبيق قاعدة الجوزجاني ، بل وإسرافهم فيها ، حتى طبقوها على رواة وعلماء من أبناء العامة ، واتهموهم بالتشيع وردوا رواياتهم لمجرد أنهم رووا أحاديث في فضائل أهل البيت (عليهم السلام) !! .

٨- مَنْعُ بعض علماء العامة لتلامذتهم من ذكر روايات في فضائل أهل البيت (عليهم السلام) مع إقرارهم بصحتها أو تواترها حتى لا تكون حجة لدى الشيعة !!.

وبهذا نصل إلى ختام هذا البحث المختصر بحمد الله ومنه .

****

تم الفراغ منه في فجر يوم الخميس الخامس عشر من شهر محرم الحرام من عام تسع وعشرين وأربعمئة وألف من الهجرة النبوية المباركة .

عادل كاظم عبدالله .

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين الذهبي ، ط دار الكتب العلمية في بيروت.

٢- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، ط الثانية ، دار إحياء التراث العربي في بيروت .

٣- الأنساب ، عبدالكريم السمعاني ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية في بيروت .

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، الحافظ المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، ط الخامسة ، مؤسسة الرسالة في بيروت .

٥- أحوال الرجال ، الجوزجاني ، تحقيق الدكتور السامرائي ، ط الأولى مؤسسة الرسالة في بيروت .

٦- لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ، ط مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .

٧- مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، ط الأولى ، دار الحديث في القاهرة .

٨- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، عبدالرحمن المعلمي ، تحقيق الألباني ومحمد عبدالرزاق ، ط دار الكتب السلفية في القاهرة .

٩- فتح الملك العلي ، أحمد الغماري ، تحقيق الدكتور عماد سرور ، ط الأولى .

١٠- بيان نكث الناكث المعتدي ، عبدالعزيز الغماري ، تحقيق وتعليق حسن السقاف ، ط الثالثة ، دار الامام النووي بالأردن .

١١- العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، محمد بن عقيل ، تحقيق وتعليق حسن السقاف ، ط الأولى ، دار الامام النووي بالأردن .

١٢- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي ، ط الأولى ، دار الفكر في بيروت .

١٣- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، ط دار إحياء التراث العربي في بيروت .

١٤- زهر الريحان في الرد على تحقيق البيان ، حسن السقاف ، ط دار الإمام الرواس في بيروت .

١٥- غاية التبجيل وترك القطع في التفضيل ، محمود سعيد ممدوح ، ط الأولى ، دار مكتبة الفقيه في أبوظبي .

١٦- أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه ابن حجر ، تحقيق الدكتور عبدالرحيم القشقري ، ط الأولى ، مكتبة أضواء السلف في الرياض .

قائمة المحتويات

شبكة أنصار الصحابة المنتجبين
www.ansarweb.net